دور المؤسسات الصغيرة في التنمية المحلية، مقاربة نظرية.

د. علوني عمار

جامعة سطيف–الجزائر

الملخص

تناول هذه المقالة العلاقة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية أي العلاقة بين حجم المؤسسة والمحيط الذي تنشط فيه ، كما تناول أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي تكمن في مدى قدرتها على تحمل أعباء التنمية المحلية في كل دول العالم بمختلف مستوياتها الاقتصادية، ولذلك خصص لها نصيب من الدراسات والنظريات المرتبطة بالتنمية، لما لها من أهمية وقدرتها على استغلال الموارد المحلية وجعلها تحت تصرف المجتمع المحلي لتلبية احتياجاته.

Résumé

cet article traite la relation entre la pme, et le développement local , et la relation entre la taille de l'entreprise et le contexte dans lequel elle opère, comme également aborde l'importance de des petites et moyennes entreprises, qui réside dans sa capacité à prendre la charge du développement local dans tous les pays du monde à différents niveaux de développement économique, c'est pourquoi ont attribués une part des études et les théories a cette relation , en raison de son importances et ses capacités à exploiter les ressources locales et de les rendre accessibles à la communauté pour répondre à ses besoins

مقدمة:

في العشرين سنة الأخيرة العبور من نظام الإنتاج المكثف إلى الإنتاج المرن أدى إلى تقوية العلاقة بين المؤسسات ص والتنمية المحلية، كما أن العولمة والمنافسة رسخت هذه العلاقة وأجبرت الدول على إنشاء هيئات خاصة لتدعيم المقاولة على المستوى المحلي وإيجاد روابط بين القطاع الخاص والعام والجماعات المحلية. إن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات ص يلعب دورا كبيرا في تنميتها وتطورها لأن إستراتيجية التنمية الاقتصادية المبنية على أساس إقليم محدد هي أكثر مرونة وأكثر تكاملا من التنمية المبنية على المستوى الكلي وخاصة من حيث خلق مناصب العمل واستغلال الموارد، فمنذ قرن تقريبا كتب "Alfred Marshall" عن أهمية تنمية شمال إنجلترا بتشجيع المؤسسات الإنتاجية في مجال الميكانيكا والنسيج وهذا ما اعتبر نموذجا في التنظيم والتفاعل بين المؤسسة والسكان بحيث تتكون حلقة تكاملية بين المؤسسات ص بعضها ببعض في شكل نظام محلي له

نشاطات مختلفة تكمل بعضها البعض من حيث التكنولوجيا والوسائل، إن تناول العلاقة بين المؤسسة ومحيطها يتطلب التطرق إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: العلاقة بين المؤسسة والتنمية. إن الجدل القائم حول علاقة المؤسسة بمحيطها الذي تعمل فيه أو تزاول نشاطها فيه أفرز مجموعة أراء، فالبعض يرى أن المؤسسات تسعى لتحقيق الربح وتعظيم ثروة أصحابها بينما يرى البعض الآخر ينظر إلى ذلك من جانب دور المؤسسة الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع[1] ، هذا الدور لا يرتبط فقط بتوفير فرص العمل وإنما يرتبط بتوفير الحوافز الضرورية التي تشجيع الأفراد على التغير بالطريقة التي يرونها مناسبة.

هناك جانب هام ينبغي الإشارة إليه وهو أنه لا يكفي تواجد المؤسسة هكذا بالمعنى المجرد، فالمؤسسة وحدة ديناميكية قادرة على البقاء تولد الظروف المواتية للتغير السليم في المجتمع على مر الزمن، إن السياسات المحلية والمؤسسات هما المحددان الأساسيان لمسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد ولهما تأثير كبير على مسار التنمية وهذا ما أشار إليه كلا من "Thomas et Fenoler" في نهاية الستينات من القرن الماضي.[2]

1- تعريف المؤسسة: يعرف Philips المؤسسة بأنها منظمة يعمل بها أفراد قادرون على تنفيذ برامج معرفة ولكنها متطورة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولها موارد مستمرة كافية تضمن جهدا ذاتيا يدعم إنشاء وقبول وتطبيق أساليب وقيم جديدة"[3] كما عرفها كلا من "Esman" و"Brahns" (1965) في كتاب حول التنمية والتحولات الاجتماعية " بأنها منظمة تؤدي وظائف وخدمات ذات قيمة في التنمية[4]، فهي تكسب الشرعية من بيئتها بما يمكنها من أداء وظائفها وخدماتها أداء أفضل، وهذه هي الديناميكية الأساسية لبناء المؤسسات، ويرى بعض الاقتصاديين أن ننظر إلى المؤسسة ما إذا كانت تؤثر أو تتأثر بالوحدات الأخرى في النظام الاقتصادي، فالمؤسسات لا تبنى من فراغ، فهي تبنى من أجل مشاركة نشطة في النظام الاقتصادي، وبغض النظر عن الكثير من التعاريف للمؤسسة فهناك شبه اتفاق على بعض العناصر والتي ركز عليها "Hans Blaise" و"Luis. A. Rothrignes" في كتاب حول الإبداع حيث اعتبرا المؤسسة تجسد وتقوي وتحمي علاقات قيمية وأنماط مركزة تؤدي وظائف وخدمات تثمنها البيئة وتتفاعل معها قصد تحقيق غايات معينة في المجتمع الذي تنشط فيه.[1]

إن بناء المؤسسة يتطلب أكثر من مجرد الإنشاء فلابد أن تنسجم مع الظروف المحلية لأداء مهامها وبالتالي تؤدي وظائف تكون مفيدة للمجتمع.

2- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: تؤثر منظمات الأعمال بشكل كبير على البيئة أي المحيط الذي تمارس فيه نشاطها وإذا لم تؤدي هذه المنظمات مسؤوليتها الاجتماعية فإن النتيجة ستكون سلبية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ويرى الكاتب "Drucker" أنه إذا ما فشلت مؤسسات الأعمال في القيام بمسؤولياتها فإن رد فعل المجتمع يكون حادا اتجاهها ولذلك على المؤسسة أن تؤدي مسؤولية اقتصادية، قانونية، اجتماعية وحتى أخلاقية،[2] إذ يجب أن تحقق المؤسسة أرباحا لكي تؤدي مسؤوليتها الاقتصادية وتضمن البقاء والاستمرار وعليها العمل في ظل القانون، وبعد تحقيق المسؤوليات السابقة يمكنها أن تؤدي مسؤولياتها الاجتماعية مثل تقديم الخدمات، تأهيل العاطلين عن العمل والمشاركة في تنمية المحيط الذي تنشط فيه، وعليه فان دور المؤسسة الاجتماعي يتمثل في:

أ- توفير مناصب عمل للعاطلين مع توفير محيط ملائم للعمل والتكوين،

ب- إدماج العاملين في محيط اجتماعي وبذلك فهي تؤدي دورا اجتماعيا تجاههم،

ج- المساهمة في إعادة توزيع الدخل.

إن الكثير من الباحثين يتحدثون اليوم عن المؤسسة ذات المسؤولية الاجتماعية Entreprise Socialement Responsable أو المؤسسة الاجتماعية والتي تدرج في تعاملاتها سياسة التحفيز والتكوين، أما في علاقاتها الخارجية فهي تتعامل مع عملاء وموردين والسوق والبحث عن التطوير والإبداع، كما تساهم في تهيئة الإقليم الذي تنشط فيه، حيث تساهم في رفع مستوى معيشة الأفراد عن طريق المساهمة في تخفيض البطالة والفقر والتهميش والعمل على محاربة المشكلات الاجتماعية وإعادة التوظيف، كما أن لها دور في حماية البيئة والاستغلال العقلاني للموارد المحلية باستعمال تكنولوجيا نظيفة تحمي المستهلك وتحمي منتجاتها، وللاطلاع أكثر على المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال نتطرق إلى بعض الدراسات في هذا الميدان من بينها:[1]

- دراسة كلا من G. T. HORTIN et A. B CARROL (1994): الدراسة تناولت بالتحليل النتائج التي حققها مشروع أتلانتا في 1991 الذي قدمه الرئيس الأمريكي كارتر لمعالجة المشاكل المرتبطة بالفقر في بعض المدن الكبرى الأمريكية، بحيث تم تدعيم

التعاون بين مؤسسات الأعمال والحكومة والمجتمع المدني، وقد قدم هذا المشروع نتائج لم تكن متوقعة ولوحظ بأن التعاون بين الأطراف السابقة الذكر استطاع أن يصل إلى فئات ومناطق كثيرة.

- **دراسة** D. GREENING و B. GARAY (1994): هذه الدراسة قامت باختبار النموذج النظري الذي يفسر قابلية التغير في الهياكل التنظيمية والتي تقوم مؤسسات الأعمال بتطويرها حتى يمكنها أن تستجيب لبيئتها الاجتماعية والاقتصادية.

- **دراسة** A. D. AMAR (1995): هذه الدراسة اهتمت بعدالة توزيع الدخل حيث توصلت إلى أن المجتمع الأمريكي أخذ خطوة إلى الخلف فيما يخص التوزيع العادل للثروة وتزايد الفجوة بين الغني والفقير، وتنصح الدراسة منظمات الأعمال القيام بمسؤوليتها والمتمثلة في جعل الثروة في أيدي الطبقة المتوسطة وهذا من أجل النمو الاجتماعي والاقتصادي المتوازن.

- **دراسة** M. T. COTTRIL (1991): هذه الدراسة توجهت نحو البحث التقليدي في المسؤولية الاجتماعية والذي كان يرتكز على مستوى قواعد وقيم المنظمة وتأثير ذلك على الجانب الاجتماعي لها ولقد اقترحت الدراسة أن نموذج سلوك المسؤولية الاجتماعية فشل في عدم تضمنه لمستوى قواعد وقيم الصناعة بشكل متكامل كما ركزت الدراسة على أثر الصناعة ومشاركة العاملين والقيادة التكنولوجية والمنافسة على سلوك نموذج المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

إن الدراسات السابقة ركزت على المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ومدى أهميتها وتأثيرها على محيطها، ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسات هي:

أ- أصبحت فلسفة القيام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه رئيسي لدى القيادات السياسية على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي،

ب - أداء المسؤولية الاجتماعية له دائما عائداً بالنسبة لمنظمات الأعمال،

ج - تطوير منظمات الأعمال لهياكلها التنظيمية يمكنها من أداء المسؤولية الاجتماعية.

3- المسؤولية الاقتصادية للمؤسسة. تعتبر المؤسسة ذات أهمية من الناحية الاقتصادية، فهي تساهم في حل الكثير من المشكلات الأساسية في التنمية وذلك بإدماج الكثير من العوامل في نشاطها الاقتصادي، ويتمثل دور المؤسسة الاقتصادي في العناصر الآتية:

- المساهمة في التكامل الاقتصادي وذلك عن طريق تثمين الموارد المحلية وخلق نشاطات جديدة مثل المساهمة في تدعيم التنوع الصناعي والتنوع الإنتاجي والخدمي،
- استغلال الموارد المحلية، لأن أهم عناصر التنمية الاقتصادية الذاتية هو استغلال الطاقات والموارد المحلية وهذا ينطبق على الدول النامية حتى تبني تنميتها خارج التبعية الاقتصادية،
- المساهمة في تمويل النفقات عن طريق المساهمة بالضرائب والرسوم، كما تساهم في توزيع الدخل عن طريق الأجور،
- المساهمة في لامركزية التنمية، فالمؤسسة وخاصة المؤسسة ص وم تساهم بشكل فعال في التنمية المحلية بفضل خصائصها وسرعة انتشارها وبالتالي تعتبر أداة لخلق مناطق صناعية أو مناطق نشاط عبر مختلف أقاليم البلد مما يؤدي إلى تنمية هذه المناطق وتطورها،
- المساهمة في خلق الثروة (القيم المضافة) وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها السكان، فالمؤسسة هي المكان الذي تتفاعل فيه قوة العمل ورأس المال لأجل المساهمة في تحويل الموارد إلى سلع تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع،
- المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة كخلية أساسية في الاقتصاد سواء من حيث المساهمة في خلق الثروة كما سبق ذكرها أو التوظيف والرفع من مستوى معيشة الأفراد والمجتمع.

إن أهم نتيجة يمكن استخلاصها مما سبق هي أن المؤسسة تتفاعل مع المحيط الذي تنشط فيه،هذا التفاعل يترجم في تدفق الموارد في شكل مدخلات وتدفق المنتجات إلى المحيط في شكل سلع مادية وتقديم خدمات كمخرجات للنظام، فالمؤسسة تستغل الموارد المتاحة لتغطية طلبات المستهلكين من السلع والخدمات المختلفة وبهذا تكون المؤسسة مسئولة عن التوليفة المثلى للموارد المستخدمة في عملية الإنتاج للوصول إلى أمثل استغلال ممكن طبقا لهدفها وبذلك ترفع من المستوى الاقتصادي للمجتمع عن طريق زيادة المنتجات التي تطورها.

4- نظريات حجم المؤسسة والتنمية. إن النظريات المرتبطة بتطور المؤسسة كانت تهتم في البداية بالكل دون تمييز بينها، أما في الآونة الأخيرة فقد توجه الاهتمام إلى تفسير تطور المؤسسات الصغيرة وخاصة في الدول المتقدمة، بحيث أصبح دور المؤسسة ص وم لا

يختلف عليه اثنان في التنمية الاقتصادية بغض النظر عن مستوى الاقتصاد متقدم أو مختلف، فالاختلاف يبقى مرتبطا بآليات الدعم والمحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، وللاطلاع على نظرة بعض المدارس حول الموضوع نتناول ما يلي:

1- الكلاسيك: إن صورة المؤسسة عند الكلاسيك، ترتبط بالتجانس من حيث السلوك والحجم فكل مؤسسة تتطور في نفس المحيط الذي تنمو فيه المؤسسات الأخرى، المعرفة التامة بالظروف السائدة في السوق، كما أن كل المؤسسات تبحث عن الربح وتعظيمه. ونتيجة لذلك فإن كل المؤسسات تستعمل نفس التكنولوجيا لإنتاج السلع والخدمات وبالتالي تتحمل نفس التكاليف (لأن أسعار التقنيات المستخدمة يحددها السوق) وبهذا فإن حجم الإنتاج متساو في كل المؤسسات وبالتالي كل المؤسسات لها نفس الحجم، لكن العديد من الانتقادات وجهت إلى هذه النظرية وجاءت البدايات من "P. Sraffa" و"J. Robinson" و" H. Chanberlin" هذا الأخير الذي اقترح البحث عن سبل أخرى للتفكير في ما جاء به الكلاسيك، أما تحليل "H. Simon" (1959) فقد اعتمد على قاعدة الفعالية والتي تبنى عليها المؤسسات، إن الفروض التي قامت عليها التفسيرات الكلاسيكية عرفت انهياراً لما ظهرت تفسيرات أخرى تعتمد على فروض مغايرة مثل:[1]

أ/ نظرية اقتصاديات الحجم: هذه النظرية التي جاء بها "Marshall" مفادها أن تكلفة المنتوج تنخفض كلما زاد حجم الإنتاج، فالمؤسسة من مصلحتها أن توسع من حجمها لكي تحسن من فعاليتها لأن المؤسسات التي لا تتطور لكي تصل إلى الحجم الأمثل تنتج بتكلفة أكبر من الآخرين وبالتالي تكون أرباحها أقل أو تحقق خسائر مما يؤدي إلى إفلاسها.

ب/ مدرسة Cambridge ومفهوم الحجم الأمثل للمؤسسة: جاءت هذه المدرسة لتتبني محدودية تطور المؤسسات، فابتداء من مستوى معين التكلفة المتوسطة ترتفع وعليه يصبح التوسع في الإنتاج غير عقلاني ولقد حاول الاقتصادي "Arthur Pigou"[1] الربط بين التكلفة المتوسطة وحجم المؤسسة، لأنه إذا ما وصلت المؤسسة إلى مستوى معين من الحجم فالفوائد تتراجع مما يترتب على المؤسسة توسيع وظائفها مثل البحث عن الموارد والبحث عن الكيفية التي توسع بها الإنتاج.

لقد وضع الاقتصاديون النيوكلاسيك في بداية القرن الماضي حجم المؤسسة في مجال اهتماماتهم ودرسوها من زاوية المزايا التي تتمتع بها في محيط معين[2].

2- نظريات الاقتصاد الصناعي: ينظر إلى حجم المؤسسة في هذه الدراسات من جانب فعاليتا في السوق، فنظريات الاقتصاد الصناعي تقدم المؤسسة على أنها من حيث القرارات والفعالية ترتبط بالمحيط الذي تنشط فيه،بالإضافة إلى أن المؤسسة تضع دائما إستراتيجية تؤثر بها على المحيط، فالنظريات المعاصرة في هذا المجال تشير إلى أن المؤسسة منظمة معقدة في محيط معقد تبحث عن إيجاد مكانة في السوق، ومن ثم حجمها يرتبط بمجموعة من الإجراءات الديناميكية (الحركية) التي تتحكم فيها دائما. يقر الكثير من الباحثين أن الدراسات المرتبطة بتطور ونمو المؤسسات الصغيرة قليلة لكن الموجود منها يصب في وجود تيارين أساسين، التيار الأول الذي يعتبر تطور المؤسسات الصغيرة ظاهرة طبيعية أما التيار الثاني فيعتبر تطورها ناتج عن الاختيارات الإستراتيجية، فطموحات المالك ونوع التنظيم والتوجهات الإستراتيجية تؤدي إلى تطور ونمو المؤسسة وتجعلها تتجاوز العقبات التي تعترضها.

3- نظرية المقاول: هذه النظرية جعلت من المقاول مؤشر للنمو الاقتصادي وذلك عن طريق تطور ونمو مؤسسته، فهو يخلق الثروة ويدعم التشغيل، هذا التطور جعل معظم الدول بما فيها الدول النامية تتبنى المقاولة كأداة لتنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة.

لقد ظهر مفهوم المقاول في نهاية القرن السادس عشر، أطلق في البداية على الأشخاص الذين يتعاقدون من أجل القيام ببعض الأعمال مثل الطرق، الجسور... الخ، ويعتبر"Richard Cantillon" في القرن الثامن عشر أول من حدد دور المقول ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية،[1] كما قدم "A. Smith" المقاول بأنه الرجل الذي يساهم في صنع رأس المال وهذا ما تبناه الاقتصاديون الكلاسيك الذين جاءوا بعده مثل "J. B. Say" الذي اعتبر المقاول الشخص الذي يوفق بين رأس المال والعمل وتنظيم الإنتاج وبالتالي اعتبره صاحب هدف أساسي وهو الرفع من مستوى الإنتاج، أما "J. Schumpeter" فاقتنع بأن الرأسمالية هي في النهاية قضية رجال، ومع هذا الكاتب ظهرت نظرية كاملة حول دور المقاول على أساس أنه المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، لأنه يبدع باستغلال وسائل الإنتاج وهدفه التجديد، أما François Perroux فقد أكد أن الرأسمالية هي في النهاية مرتبطة باقتصاد المؤسسة والتي تعتمد على أشخاص قادرين على الإبداع حيث تلعب الدولة دورا مركزيا في التنسيق والتحكيم، كما وضح أن

المؤسسات هي التي تصنع الرأسمالية، لكن الدولة يجب أن تكون المنسق والمراقب،[2] أما في العصر الحديث فقد انقسم الكتاب حول المقاولة والمقاول ف "Bruyat" (1993) اعتبر المقاول محاورة بين الفرد وخلق القيم، أما "Gatner" (1993) فربط المقاول بخلق المؤسسة أما Schmitt فاعتبر المقاول هو الشخص الذي يقوم بعمليات معقدة، هذه العمليات تتمثل في الانطلاق، النمو، والقرار[3] ، لقد تحولت فيما بعد دراسة المقاول إلى الجانب التحليلي لنشاطه وخاصة أعمال "Souitaria" (2007) الذي توجه بالبحث نحو نشاط المقاول والكيفية التي يحقق بها أهدافه[4]. لقد أعطت النظريات الاقتصادية وظائف هامة للمقاول تتمثل في السرعة في التنافسية التي تمر من خلال الإبداع والابتكار والبحث عن طرق جديدة في الإنتاج، أسواق جديدة وأشكال جديدة للمنظمة، إن البحث عن المعلومات الضرورية للاستثمار الذي يجلب له المنفعة مستقبلا، التمتع بالقدرة على اتخاذ القرار في حالات عدم التأكد، فهو فرد واثق، المقاول يعتمد على رؤيته وتحليلاته السابقة وقدرته على اقتراح رؤية جديدة. إن وجود المشاريع بمختلف أنواعها أمرا ذا أهمية فهي تشكل حوافز وفرص هامة لدى الأفراد وفي طليعتهم رجال الأعمال والمقاولين والمستثمرين بمختلف أنواعهم، لذا تعتبر المشاريع ملاذاً لطموحاتهم الشخصية، كما تعتبر محرك الاقتصاد والتنمية المحلية.

المحور الثاني: المؤسسة الصغيرة والتنمية الاقتصادية المحلية. إن العبور من الإنتاج الكبير المكثف إلى الإنتاج المرن أدى إلى تقوية العلاقة بين التنمية المحلية والمؤسسات الصغيرة ، فالمؤسسات لكبيرة لم تعد قادرة على التحول بسرعة ومسايرة التغيرات التي تعرفها اقتصاديات معظم دول العالم، إن هذه التغيرات جعلت المبادرة بالتحالف بين المقاولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص لأجل تطوير وتنمية المؤسسات ص على المستوى المحلي، نظرا لتخلي المؤسسات الكبرى في الكثير من البلدان الصناعية في الفترة الأخيرة عن مكانتها لصالح المؤسسات ص، هذا التوجه عرف العديد من التفسيرات بين الباحثين، فبعضهم أرجعها إلى التدعيم الذي تعرفه المؤسسة ص وم على أساس أنها أكثر مرونة في امتصاص البطالة والإبداع والبعض الآخر فسر ذلك من زاوية التطور التكنولوجي والذي غير كثيرا من أشكال تنظيم الأسواق، كما وجد رأي ثالث يرجع ذلك إلى عودة المقاولة بسبب تحرر العمل الفردي بعد أن هيمنت المجمعات الصناعية والتجارية الكبرى على

الاقتصاد لعقود من الزمن. ولتبيان دور المؤسسة ص وم في التنمية المحلية استنادا إلى أهم الأبحاث التي جاءت حول الموضوع نتطرق إلى العناصر الآتية:

1- المؤسسة الصغيرة والتنمية المحلية: "المحلي جميل" هذه الكلمة أطلقها Shumacher والتي اعتبرت بمثابة الخطوة الأولى نحو وضع كلمة محلي ومن ثم تنمية أمام علامة استفهام للاستفسار حولها[1] ، كما أشار "M. Marchesnay" إلى العلاقة بين المؤسسة الصغيرة والتنمية المحلية بقوله، في الوقت الذي تفجر فيه دور المؤسسة المصغرة تبعه الاهتمام في نفس الوقت بالتنمية المحلية،[2] لكن ما هي هذه العلاقة؟ فهل نمو وتطور المؤسسة الصغيرة كان ناجما عن نمو وتطور مفهوم التنمية المحلية أو العكس.

إن غالبية الدول تبحث عن كيفية تطوير وهيمنة المؤسسات ص وذلك من أجل التحكم في البطالة ورفع مدا خيل الطبقات الأقل دخلاً بالإضافة إلى تقوية الوعي بالمقاولتية وجذب الاستثمارات، وتعتبر هذه الأخيرة أساس التنمية المحلية، و لقد أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأبحاث التي تناولت العلاقة بين المؤسسة الصغيرة والتنمية المحلية قليلة نظرا لخصوصية المؤسسة الصغيرة، فهي تختلف من حيث تأثيرها في المناطق الريفية والحضرية ومحيط المدن الكبرى ، ففي المناطق الحضرية مثلا تستفيد المؤسسات الصغيرة من المحيط أكثر من مثيلاتها في المناطق الريفية، كخدمات النقل، المرافق، العلاقات مع المؤسسات الكبرى أو علاقتها ببعضها البعض.

لقد تبين أن قطاع المؤسسات ص له مكانته سواءً على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، فقد أشار "Robbins" (2000) إلى دور المؤسسات ص في تعظيم منافع العمل ورأس المال؛ بالإضافة إلى استخدامها للموارد الثانوية للسوق (مثل الداخلين الجدد لسوق العمل) كما أشار أيضا إلى إعادة الهيكلة الذاتية التي تتميز بها المؤسسة ص وم تجاه تغيرات تكاليف الموارد[1]،بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات يمكنها أن تساعد في القضاء على الفجوة عمالة–تضخم، فحسب "Robbins" الكثير من الولايات الأمريكية التي بها مؤسسات صغيرة ومتوسطة فعالة سجلت إنتاجية عالية وإيرادات عامة معتبرة وتضخم منخفض وبطالة ضعيفة، وهذا يبين أن المؤسسة ص وم لها تأثيرا كبيرا على المحيط الذي تنشط فيه فهي تساهم في معالجة المشكلات الاقتصادية المحلية.

2- تأثير المؤسسات الصغيرة على التنمية المحلية. تؤثر المؤسسات ص على التنمية المحلية من عدة جوانب، نذكر منها:

أ- تخفيض البطالة ومعالجة آثارها: لقد سبقت الإشارة وبالأرقام إلى دور المؤسسات ص في تخفيض البطالة وتوفير مناصب العمل، فانخفاض البطالة دائما تقابله مداخيل مما يرفع من القدرة الشرائية ومستوى المعيشة، فبعض الباحثين يرون أن المؤسسات ص تسعى للبقاء في منطقتها مع البحث عن أسواق محلية مجاورة ، يترتب عنه الموائمة بين المؤسسة المحلية واليد العاملة المحلية، وهذه هي الأهداف التي تبحث الجماعات المحلية على تحقيقها.

ب- تزويد الجماعات المحلية بموارد جبائية: هناك علاقة بين عدد المؤسسات ص وحجم الوعاء الضريبي والذي يعتبر إيرادا أساسيا للمجموعات المحلية، قد يكون الوعاء الضريبي قليلا على المدى القصير نظرا للإعفاءات الجبائية الممنوحة لقطاع المؤسسات ص ولكن على المدى الطويل يتسع ويصبح مدرا لإيرادات معتبرة لخزينة الجماعات المحلية يستخدم في تنمية محيطها من هياكل قاعدية وخدمات تزيد من جذب الاستثمارات.

- **تحسين الخدمات على المستوى المحلي:** المؤسسات ص تأثر على الخدمات مثل تجارة التجزئة والتي عادة ما تكون ضعيفة في المناطق الريفية والقرى ، هذا ما أكدته الدراسة التي أجراها مكتب دراسات متخصص سنة 1999 في بريطانيا على 20 مجموعة محلية[1] تبين من خلالها أن 15 مجموعة محلية لا يوجد بها مغسلة أو متجر متعدد الخدمات لأنها لاتتوفر على أية نشاط اقتصادي وأن 05 مجموعات محلية يوجد بها صيدلية ومتجر، كون هذه المجموعات المحلية تتوفر على مؤسسات اقتصادية صغيرة.

- **تدعيم وتحفيز السكان المحليين:** إن فعالية المؤسسات ص ووجود محيط مناسب لنموها وتطورها يؤثر على تحفيز السكان المحليين، هذا الحكم من الصعب إعطائه رقميا ولكن الكثير من الأمثلة تدل على ذلك، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بينت إحدى الدراسات أن غياب المبادرات وخاصة في ضواحي المدن الكبرى والمناطق المهمشة راجع إلى عدم وجود أمثلة يقتدي بها [2]، هذا التقرير أشار إلى أن تشجيع نظام المؤسسة المصغرة قد يكون حافزا للعمل والاجتهاد بدل الاعتماد على العنف والجرائم وتكوين العصابات في كسب العيش.

لقد عمدت الكثير من الدول إلى تخصيص حصص تلفزيونية يقوم فيها مقاولون صغار نجحوا وحققوا أهدافهم من خلال مؤسساتهم الصغيرة ليكونوا قدوة للشباب الآخرين، كما تهدف هذه الحصص إلى تشجيع البطالين على إقامة مؤسساتهم والاستفادة من إعانات الدولة للخروج من الفقر والتهميش.

3- العوامل المؤثرة على نمو المؤسسات الصغيرة المحليةً. العديد من العوامل تؤثر في تطور ونمو المؤسسات ص محليا، فبعض المناطق تستقطب الكثير من المؤسسات مقارنة بمناطق أخرى نظرا لاختلاف المناطق عن بعضها البعض، أهم هذه الاختلافات:

أ- **الكثافة السكانية:** تلعب الكثافة السكانية دوراً بارزاً في تطور تعداد المؤسسات ص وخاصة إذا كانت هذه الكثافة تتميز بعنصر الشباب لان كل الدول تشجع شبابها على الدخول إلى الحياة العملية من خلال العمل الحر الفردي للخروج من البطالة واستغلال مواهبه وقدراته وقد نجحت كثير من الدول في ذلك مثل الولايات المتحدة، الصين، اليابان وغيرهما.

ب- البطالة: في المناطق التي تعاني من البطالة تشجع الدولة البطالين على الاستفادة من الامتيازات المقدمة قصد إنشاء المؤسسات الصغيرة وهذا يزيد من عدد المؤسسات الصغيرة في تلك المنطقة.

ج- التنمية: إن المناطق التي تتوفر على المرافق والخدمات خاصة القاعدة الهيكلية هي أكثر المناطق التي يتزايد فيها عدد المؤسسات ص وذلك لوجود طلب على خدماتها ومنتجاتها ، ففي فرنسا مثلا المناطق التي حضيت بطرق سريعة وقاعدة هيكلية كانت أكثر المناطق استقطابا لقطاع المؤسسات ص مقارنة بالمناطق الأخرى.

د- ثقافة المؤسسة: كلما كان السكان المحليون في منطقة معينة لهم ثقافة العمل الحر وعدم الاتكال على ما توفره الدولة من وظائف يزيد من إقبالهم على إقامة مؤسساتهم وبالتالي يزداد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة بالدرجة الأولى.

ه- سهولة الحصول على العقار: إن المشكل الرئيسي الذي يواجه الاستثمار في الكثير من الدول هو العقار أي الأماكن المخصصة لإقامة المشاريع مثل مناطق النشاط وبالتالي كلما توفرت هذه الأماكن تشجع السكان على التوجه نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة وبالتالي يزداد تعداد المؤسسات ص على المستوى المحلي.

و- القاعدة الهيكلية والنقل: تعتبر القاعدة الهيكلية من طرقات وسكك حديد وغيرها من وسائل النقل للأفراد والبضائع عوامل هامة في تدعيم إنشاء المؤسسات ص.

ر- التجانس: ونعني به وجود عدد معتبر من المؤسسات من نفس القطاع أو ما يطلق عليها بعناقيد المؤسسات وهي منظومة صناعية متكاملة تكمل بعضها البعض، فالأفراد الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة يتجهون دائما إلى حيث توجد هذه العناقيد للاستفادة من المحيط التكنولوجي والخبرة في مجال نشاطهم، ففي إيطاليا وهي رائدة في هذا المجال معظم المؤسسات ص المنشأة حديثا كانت في المناطق المعروفة بالمجمعات الصناعية وبالتالي كانت أكثر استقطابا للاستثمارات الجديدة في قطاع المؤسسات ص.

ز- دور وفعالية الجماعات المحلية: نحن في عالم أصبحت فيه المنافسة كبيرة بين الأقاليم في الدولة الواحدة لأجل استقطاب الاستثمارات لضمان تنمية محلية وتوفير حاجات السكان، هذه المنافسة جعلت السلطات الإقليمية تخصص نفقات هامة من أجل توفير المحيط المناسب لذلك، فكلما كانت هذه السلطات المحلية قادرة على توفير محيط مناسب كلما استقطبت أكثر الاستثمارات في قطاع المؤسسات ص مما يجعلها قادرة على استغلال مواردها المحلية وتوفير مناصب العمل وتحقيق إيرادات جبائية إضافية.

4- مجال تدعيم المؤسسات الصغيرة المحلية. إن الفكرة التي سادت طيلة سنوات الخمسينات والستينات وحتى السبعينات اعتبرت التنمية الاقتصادية تعتمد على الأقطاب الصناعية الكبرى، هذه الأقطاب الصناعية يتم إنشاؤها في مناطق محددة، تتوزع آثارها فيما بعد على مختلف مناطق الوطن سواءً عن طريق المدخلات أو المخرجات، وهو ما أطلق عليه بأقطاب النمو أو الصناعة المحرك (Industrie motrice) ، لكن الكثير من الباحثين اليوم توصلوا إلى أن نظرية أقطاب النمو أنتجت نظاما صناعيا لكنها أخفقت في التأكيد على توزيع التنمية وتوصيلها إلى كل المناطق أو ما يسمى بالتنمية الإقليمية أي حدث عكس ما كانت تتوقعه النظرية، فتطبيقها حسب "A. Ferguene"[1] لم يولد سوى التباعد في نمو القطاعات الإستراتيجية بالإضافة إلى الهجرة الريفية واختفاء النسيج الصناعي المحلي، لقد ظهر هذا الفشل في التنمية في الكثير من الدول مثل الجزائر، مصر وغيرهما من دول أوروبا الشرقية وهو في الأساس راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:[2]

أ- الاعتماد على أقطاب النمو لم يصحح الاختلالات، فإشكالية النمو اللامتوازن حسب Hirchman هو تصحيح الاختلالات المتتالية عن طريق سياسة التصنيع [1] ، لكن الواقع كان عكس ذلك فقد تعمقت الاختلالات في المجال الاقتصادي، الاجتماعي وحتى التوازن الجهوي، فالمصانع الكبرى لم تستطع أن تندمج حتى في المحيط الذي وجدت فيه كما لم تستطع أن توزع التنمية كما كان الاعتقاد سائدا من قبل،

ب- عدم قدرة الصناعات الكبرى التأثير على التنمية الجهوية أو ما يسمى بالتنمية المحلية فالتأثير كان من الصناعة نفسها أو الفروع أي قطاعي ولم يكن إقليمي،

ج- أقطاب النمو كما تم التنظير لها كأساس للتنمية الشاملة تتدرج في إطار سياسة صناعية تحددها الدولة أي "التنمية من الأعلى" والتي لا تأخذ في الاعتبار دائما المعطيات الجغرافية بالمفهوم المحلي، ولقد استعملت كلمة "كاتدرائية في الصحراء" للتعبير عن الآثار الضعيفة لبعض الصناعات ذات الكلفة العالية على المجال الجغرافي أو الإقليمي وكان ذلك في إيطاليا.

إن محدودية نظرية أقطاب النمو أو ما يسمى بالصناعة المحرك جعلت الدول التي تمر بمرحلة انتقال لاقتصاد السوق أو الدول المتطورة تبحث عن فكر جديد ومفهوم جديد للتنمية فوجدت منطق "التنمية من الأسفل" هذا المفهوم الذي انكب الكثير من الباحثين على تناوله خلال العشرين سنة الماضية حيث تبين وجوب توفر نظرة جديدة للتصنيع والتنمية تصب في منطق العامل الداخلي للتنمية والإقليم بحيث تلعب الجماعات المحلية والمجتمع المدني، والجمعيات المهنية والمؤسسات ص دوراً بارزًا فيه.

أما في الميدان فالكثير من الدول تبنت منطق التنمية من الأسفل مثل كوريا الجنوبية وبعض الدول الآسيوية الأخرى ، حيث اعتمدت في تنميتها على تشجيع المؤسسة الصغيرة ، أما في الجزائر فقد أشار الكثير من الاقتصاديين إلى تدعيم المؤسسة ص وم وخلق مناخ مناسب لذلك لأجل تغيير قواعد التنمية الاقتصادية والخروج من الأزمة ونجاح الإصلاحات الاقتصادية [2] ، فالمؤسسة ص وم تشكل المحرك الأساسي لتجديد النسيج الصناعي وخلق وظائف جديدة ونشر فكرة المؤسسة والإبداع المحلي، هذا الطرح في الحقيقة يتطلب مناقشته من زاويتين أساسيتين وهما:

- المؤسسة ص وم لها دور فعال في التنمية المحلية لكن ليس بشكل معزول، فدعم الدولة والمحيط يجب أن يلعبا دوراً ريادياً في استمرار هذه المؤسسات وتحديد فعاليتها وآثارها.
- الفعالية الإنتاجية للمؤسسة ص وم والدور الذي تؤديه في التنمية من الأسفل لا يعود فقط إلى عوامل داخلية ذاتية مرتبطة بالمؤسسة نفسها وإنما يرجع إلى علاقاتها بمحيطها، وللإطلاع أكثر على الآليات التي تدعم المؤسسة ص وم وتجعلها فعالة في محيطها نتطرق إلى ما يلي:

أ- **نظام الشبكات وأنواعها:** إن نظام الشبكات متعدد فهناك ما يسمى بالشبكات الأفقية وهي شبكات تجمع مجموعة من المؤسسات من نفس النشاط هدفها البحث عن التصدير أو أسواق جديدة،[1] وبالتالي تشترك في نفقات البحث والتطوير، كما تشترك في شراء الآلات والمعدات ذات التكنولوجيا العالية، أما الشبكات العمودية فهي تتكون من مجموعة من المؤسسات ليس شرطا أن تكون في نفس النشاط ، يكون هدفها مثلا جمع مختلف الطاقات المطلوبة لإنتاج منتجات جديدة تدخلها للسوق، هذا التعاون يجعلها تقوم بهذه المهمة بأقل تكلفة ممكنة بجمعها واستغلالها للطاقات المتوفرة في النظام الذي تتبعه، وقد أشار في هذا المجال كلا من "S. Arzeni" و"J. P. Pellegin" إلى وجود ما يسمى بنظام (المادة الرمادية)، ويتم بالتعاون بين مجموعة من المؤسسات لحل مشكلة معينة أو مشتركة بالإضافة إلى تبادل المعلومات حول التكنولوجيا والأسواق. لقد عرفت بعض الدول مثل هذا النظام، ففي زلندا الجديدة تكونت أنظمة شبكية خاصة "بالمادة الرمادية" وهي مؤسسات مهمتها التعاون في مجال الابتكار أما في الدانمرك ساعدت الدولة على إدماج حوالي 3000 مؤسسة في نظام شبكي بحيث 82% من هذه المؤسسات فتحت وظائف جديدة، 75% منها حسنت من قدرتها التنافسية و42% منها كذلك رفعت مستوى مبيعاتها وفي دراسة عن هذه المؤسسات تبين أن 94% منها عبرت عن استمرارها في هذا النظام.[2]

إن نظام الشبكات الهدف منه بالدرجة الأولى هو خلق مناخ مناسب بين المجال الجغرافي المحلي والمؤسسات، بالإضافة إلى حل مشكلات المؤسسات ص داخل هذا المجال حتى لا تبقى معزولة، ولقد أشار إلى ذلك "A. Ferguene" في أبحاثه[3] حول هذا الموضوع بحيث بين أن نظام الشبكات لا يقتصر على الدول المتقدمة فقط بل أثبت صلاحيته في كثير من دول الجنوب، ففي بعض هذه الدول الشبكات تتمتع بمبادلات معتبرة سواء من حيث نظم

الإنتاج، الخدمات أو المعلومات بسبب الثقة والعلاقات الخاصة والتعاون حتى ولو تتصف هذه الشبكات في بعض الأحيان بالعمل بطرق غير منظمة، إن نظام الشبكات يطرح فكرة أهمية العلاقات التعاونية بين المؤسسات ص التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية من خلال حركية التنمية من الأسفل ولكن هذه الحركية يجب أن يساهم فيها الكثير من الفاعلين مع المؤسسات ص بحكم تأثيرها على المحيط الذي تنشط فيه وبالتالي نتائجها تخلق فضاء يتميز بنوع من التنمية المحلية المنسجمة.

– **أنواع الشبكات:** إن تكوين شبكات مترابطة بين المؤسسات ص يجعلها أقل عرضة للغلق أو الخروج من السوق، كما تضمن هذه الشبكات نمو وتطور هذه المؤسسات وخاصة من حيث المنافسة في الأسواق العالمية. في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق يجب أن تكون مؤسساتها مبدعة لكي تساير التطور الذي يعرفه الاقتصاد العالمي في كل المجالات الاقتصادية، فالإنتاج أصبح أكثر تطورا من حيث التقنيات، مراقبة الجودة والطرق الجديدة في التسيير، فالمعركة بين المؤسسات لم تعد على أساس تكاليف الإنتاج والأسعار بل أكثر على الإبداع والابتكار لذا عليها التحكم في الإنتاج، التسيير والتنظيم.

إن ما يشهده العالم اليوم يتطلب من المؤسسات ص أن تكون في مقدمة القاطرة التي تقود الاقتصاد فالمؤسسة بمفردها لا يمكن أن تؤثر ما لم يكن هناك تعاون اقتصادي، تبادل معلومات، تعاون تقني بين مختلف أشكال المؤسسات أي بما فيها الكبيرة لأجل البقاء والتطور، هذا التطور في الاقتصاد العالمي فرض على المؤسسات خاصة ص وم منها التعاون في شكل شبكات، هذه الشبكات التي تتميز بنوعين مختلفين، منها الرسمية وغير الرسمية:[1]

– **الشبكات غير المهيكلة:** يعرف هذا النوع من الشبكات في الدول النامية، حيث تجمع هذه الشبكات مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمصغرة تتميز بضعف مستواها من حيث تكوين العمال، التكنولوجيا... الخ، لا توجد لديها برامج تكوين كما لا تملك المعلومات الكافية عن الأسواق، خاصة الأسواق الدولية مما جعل هذه المؤسسات تبحث عن مجال التعاون وتبادل المعلومات وبطريقة غير منظمة وغير مرتبة وغير مهيكلة، لذا أصبحت بفضل هذه العلاقات نشطة وفعالة واستطاعت أن تربط علاقات مع محيطها العلمي والتكنولوجي كمخابر البحث والتطوير.

إن العلاقة التي ربطت هذه المؤسسات في إطار شبكة تعاون وتبادل ساهمت حسب الدراسة التي قامت بها جمعية الأمم المتحدة للتجارة والتعاون[2] (CNUCED) في تأهيل هذه المؤسسات، تحسن وضعها الإنتاجي، ارتفاع وتطور قدرتها التنافسية، كما ساهمت في إخراجها من مؤسسات ضعيفة إلى مؤسسات لها دورها في اقتصاديات البلدان المتواجدة بها، والجدول الموالي يبين أهم الشبكات غير المهيكلة في بعض الدول النامية.

جدول (1): أهم شبكات المؤسسات ص غير المهيكلة في بعض الدول النامية.

الدولة	المكان	التخصص	طبيعة الشبكة
بوليفيا	SANTACRUZdelasierra	الملابس الجاهزة	مؤسسات صغيرة
بوركينافاسو	Ouagadougou	تصليح السيارات، الكهرباء، الحدادة.	شبكة غير مهيكلة
غانا	IWMASU	تصليح السيارات، تصنيع قطع الغيار	شبكة غير مهيكلة
الهندوراس	San pedro Sula	الأثاث، مواد غذائية	مؤسسات صغيرة
أندونيسيا	Jara	سكر النخيل، العجائن	مؤسسات صغيرة
نيجيريا	AWICA ZARIA Lagos	تصنيع الجلود، الحدادة، الخشب	شبكة غير مهيكلة
أوغندا	Katwe, jinja Inaganga	صناعة المواد غذائية	شبكة غير مهيكلة

المصدر: الأمانة العامة لجمعية الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تقرير جوان 1998، ص: 5.

الملاحظ من هذه المعلومات أن الشبكات غير المهيكلة تجمع أحيانا مؤسسات ذات طابع إنتاجي مختلفة تماما تعمل في إطار غير مهيكل وغير منظم لكنها تتعاون فيما بينها في الكثير من النشاطات.

– **الشبكات المهيكلة:** تتميز الشبكات المهيكلة بوجود خدمات تسمح بمعالجة المشكلات المشتركة للمؤسسات وخاصة الصغيرة والمصغرة منها، في هذه الحالة المؤسسات تكبر وتتطور وتنمو جميعا لاقتناعها من أن عالم اليوم يتطلب التعاون وتجميع الإمكانيات لأجل النجاح.

إن الدراسات المتوفرة لحد الآن بينت أنه كلما كانت الشبكات مهيكلة ومنظمة تسمح بتطور المؤسسة داخل الشبكة إلى الحد الذي يجعلها مؤسسة مصدرة بدل أن تنشط فقط في السوق المحلية، والجدول الموالي يبين مجموعة من شبكات المؤسسات ص المهيكلة في بعض الدول النامية.

جدول (2): بعض نماذج شبكات المؤسسات ص المهيكلة في بعض الدول النامية

البلد	المكان	التخصص	عدد المؤسسات	عدد الموردين	التصدير %	المساهمة في الصادرات المحلية	عدد العمال	معلومات أخرى
البرازيل	VALLEE du SINOS	الأحذية الجلدية	5000	1000	%70	%12.3 (1990)	153000	تصدر حوالي 90 مليون دولار أمريكي
الهند	Tripput	ألبسة الأطفال القطنية	1500	/	/	/	40.000	/
نيجيريا	Nnewi	قطع غيار السيارات	17	/	/	/	2256 (1991)	تنتج 80% من قطع غيار السيارات
باكستان	Sialkot (Penjab)	أدوات الجراحة	300	1500	%90	%20 (1996)	/	130 مليون دولار أمريكي (1993) ثاني مصدر دولي

المصدر: الأمانة العامة لجمعية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، مرجع سابق، ص7.

من الجدول يتبين دور هذه الشبكات التي استطاعت أن تصل من خلالها المؤسسات إلى العالمية وتحتل المراتب الأولى في الأسواق العالمية، مثل صناعة الأحذية في البرازيل وآلات الجراحة في باكستان.

إن مكانة الشبكات المرتبطة بالمؤسسات ص وانتقالها إلى العالمية كان بسبب توفر العديد من الخصائص، هذه الخصائص لا ترتبط فقط بالشبكات بالدول النامية وإنما هي موجودة كذلك في العالم المتقدم، والجدول الموالي يوضح أهم خصائص بعض الشبكات في العالم.

جدول (3): نماذج لبعض شبكات المؤسسات ص في العالم وخصائصها.

نوع الشبكة	شبكات غير مهيكلة	شبكات مهيكلة	شبكات مبدعة	مناطق حرة صناعية
نماذج من بعض الشبكات	KUMASU GHANA	Sialkat Pakistan	Bangalore Inde	Maquiladoras (Mexique)
المستوى التقني	ضعيف	متوسط	مرتفع	متوسط
مستوى الكفاءات	ضعيف	متوسط	مرتفع	متوسط
الإبداع	ضعيف	مقبول	مرتفع جدا	ضعيف
الثقة	ضعيف	مرتفع	مرتفع	ضعيف
التعاون	ضعيف	مرتفع	مرتفع	متوسط
المنافسة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة
حجم المؤسسات	مؤسسات مصغرة	مؤسسات متوسطة	مؤسسات صغيرة	مؤسسات صغيرة،
التصدير	ضعيف	مرتفع نسبيا	مرتفع جدا	مرتفع جدا
التكوين	ضعيف	متوسط	مستمر	متوسط

المصدر: جدول مرتب من الباحث اعتمادا على معطيات جمعية الأمم المتحدة للتجارة والتعاون، مرجع سابق، ص 8.

من الجدول نستنتج أن الشبكات المهيكلة تضم خصائص جيدة من حيث التكوين والثقة والتعاون والمستوى التقني عكس الشبكات غير المهيكلة التي تعاني خاصة من المستوى التقني والتكوين وهذا يؤثر على قدرتها التنافسية.

ب- دور الدولة في تنمية شبكات المؤسسات الصغيرة: من المتعارف عليه أن غياب التأطير والمرافقة يؤثر على المؤسسة ص وم، فالدولة تلعب دوراً أساسيا في وضع الآليات التي تسمح للمؤسسات ص وم بالتطور والنمو وخاصة إذا كانت الدولة لها إستراتيجية في تنمية التشابك والتعاون بين مختلف قطاعاتها وخاصة قطاع المؤسسات ص، ففي المراحل

السابقة من البحث رأينا كيف أن الدول تسعى لمرافقة قطاعها من المؤسسات ص كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، اليابان وحتى في الدول النامية، مثل الهند وباكستان ومصر والجزائر... الخ.

إن مساهمة الدولة في تشجيع وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة في إيطاليا أصبح اليوم مثالا يقتدي به سواء من حيث الشبكات أو المقاطعات الصناعية وحتى في دول أخرى مثل Bade-wiiktemberg في ألمانيا، Jütland في الدانمرك وFilandre ببلجيكا، وللتعرف على العلاقة بين الدولة وشبكات المؤسسات ص ندرج النماذج الآتية[1]:

- **الشبكة الصناعية للتكنولوجيا المتطورة في الهند** (Bangalore): تمثل هذه الشبكة الصناعية قلب التكنولوجيا في الهند، تعمل هذه الشبكة في شكل حلقة متواصلة بين مختلف أحجام المؤسسات ومخابر البحث والجامعات، لقد عملت الحكومة الهندية على وضع إمكانيات مالية وبشرية لأجل تطوير وتنمية هذا القطب الصناعي بحيث ساهمت بالآتي:
  - إنشاء مؤسسات تكنولوجية متخصصة قصد تقديم المساعدة للمؤسسات الخاصة في هذا المجال،
  - ربط الشبكة بمؤسسات صناعية كبرى مثل شركة WIPRO المتخصصة في إنتاج الحواسيب،
  - إنشاء مؤسسات متخصصة في تكوين وتأهيل اليد العاملة،
  - تحفيز المؤسسات المالية لأجل تمويل الراغبين في الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المتطورة.
- **شبكة إنتاج أدوات الجراحة** (Sialkot) **باكستان:** إن هذا القطب الصناعي يعد اليوم من أكبر أقطاب صناعة أدوات الجراحة في العالم ويحتل المرتبة الثانية من حيث الصادرات عالميا، لقد عملت الحكومة الباكستانية على تدعيم هذه الشبكة من المؤسسات ص بوسائل متعددة منها:
  - تمويل المخابر الخاصة لاختيار المعادن التي تصنع من هذه الأدوات الجراحية،
  - تكوين رؤساء المؤسسات في مجال الجودة بالتعاون مع مكتب أمريكي،
  - إنشاء مؤسسات مالية متخصصة لتسهيل التمويل تحت إشراف المقاطعة (Benjab) والحكومة المركزية.

– برنامج مساعدة المؤسسات ص لتكوين شبكات متخصصة في الشيلي: نطلق هذا البرنامج تحت إشراف منظمة حكومية تهتم بتطوير وتنمية المؤسسات ص وهي "SERCOTEC" وذلك سنة 1990، أهداف هذا البرنامج هي، توطيد العلاقة والتعاون بين مختلف المؤسسات وبمختلف الأحجام، تدعيم الاستفادة من الامتيازات المقدمة لقطاع المؤسسات ص، وذلك تحت إشراف منظمة SERCOTEC، دعم وتمويل المؤسسات المكونة للشبكة في مجال الإبداع، وتشجيعها على التصدير خاصة اتجاه دول أمريكا اللاتينية. لقد استطاع برنامج "PROFO" أن يسهم في تكوين 10 شبكات للمؤسسات ص وم في الفترة من 1990 إلى 1993 بتخصصات مختلفة، استطاعت أن تساهم هذه الشبكات في تنمية المناطق المتواجدة بها في الشيلي .

ج– المقاطعات الصناعية: إن فهم العلاقة بين المؤسسات ص والمحيط الذي تنشط فيه يتطلب فهم أهمية ودور المقاطعات الصناعية (District industriel) وللتعرف عليها ننطلق مما كتب عنها في السنوات الأخيرة خاصة ما جاء به كلا من "M.Maruani" و"C.I.Romani" (1989) و"W.genberger" (1980) الذين اعتبروا المقاطعات الصناعية نظام اجتماعي – اقتصادي محلي مكون من المؤسسات ص مجمعة في منطقة معينة، تكون علاقات فيما بينها وبين المحيط ومتفتحة على العالم الخارجي [1] ، ويعتمد نظام المقاطعات الصناعية على ثلاثة قواعد:

- المؤسسات ص هي التي تتجمع حيث تكون مجموعة موحدة،
- فعالية هذا التنظيم تعتمد على المنافسة والتعاون معا للتفاعل مع المحيط،
- المؤسسات ص تكون ما يسمى بالعامل الداخلي للتنمية لأنها تعمل على استغلال الموارد المحلية وتجديد وتثمين هذه الموارد.

إن الدراسات التي أجريت حول ارتباط المؤسسة بالمنطقة التي تنشط فيها توصلت إلى أن المؤسسات ص هي التي تكون النسيج الصناعي المحلي بفضل تجذرها في المكان الذي تنشط فيه والموارد التي تستخدمها، لكن هذا لا يفهم منه أن المؤسسات الكبرى لا توجد لها آثار على التنمية المحلية، فقد ساهمت هذه المؤسسات في إحداث تغيرات اقتصادية– اجتماعية كبيرة في محيطها المحلي مثل خلق الوظائف وخلق الثروة بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها إلى المؤسسات ص.

إن ارتباط المؤسسات ص بالمحيط المحلي بينته العديد من التجارب في العالم وخاصة تجارب الدول الآسيوية التي قامت نهضتها وقدرتها الاقتصادية على هذه المؤسسات وخاصة تلك التي تنشط في مجال التصدير، بالإضافة إلى تجارب بعض الدول العربية ومنها تجربة قصر هلال بتونس المتخصصة في إنتاج النسيج، هذه التجارب بينت مدى قدرة المقاطعات الصناعية على خلق نظام صناعي محلي قادر على إدخال تغيرات جذرية اقتصادية واجتماعية على حياة السكان المحليين.

د- نظام الإنتاج المحلي SPL: إن مفهوم نظام الإنتاج المحلي جاء من مزيج من الأفكار التي أوردها Marshall في صورة المقاطعة الصناعية (District Industriel) وكتاب آخرين مثل C.Sabel الذي قدم في 1989 مفهوم (الاختصاص المرن) من أجل استبيان النظرة الجديدة للتنمية على المستوى المحلي، أما W.Sengenbenger وF.Pyke فقدما سنة 1990 وفي ظل تزايد حدة المنافسة نموذجا للتعاون فيما بين المؤسسات الناشطة على مستوى إقليم معين.[1]

إن أهم تعريف "لنظام الإنتاج المحلي" جاء في أبحاث "CI. Courlet" الذي قدم دراسة متكاملة حول هذا النظام في فرنسا حيث عرفه على انه "مجموعة من المؤسسات تجمعت حول نشاط معين ومجال معين، ترتبط هذه المؤسسات بعلاقات فيما بينها وبين محيطها الاجتماعي- الاقتصادي والثقافي" هذه المجموعة تكون مناطق إنتاجية متخصصة مع تقسيم العمل وتوزيع المهام يتم تنظيمه وفقا لأهداف مجموع المؤسسات، وعلى الرغم من ذلك إلا أن بعض الكتاب أشاروا إلى تواجد هذا النظام في الدول النامية، مثل منطقة " **Vallée deo sinos**" في البرازيل، ومنطقة "**Trripu**r" في الهند ومقاطعة "**Koumassi**" في غانا ومدينة "صفاقس" في تونس.[2]

إن أنظمة الإنتاج المحلي ليست في منأى عن التقلبات الاقتصادية، لكنها تتمتع بنوع من المرونة ، فالتعاون بين المؤسسات في المنطقة الواحدة تجعلهم يحافظون على الميزة التنافسية التي تعتبر مفتاح نجاحها، وأحسن مثال على ذلك المقاطعة الصناعية المسماة "Silicon-Vallery" في كاليفورنيا، فحين تمت منافستها بالصناعات اليابانية خاصة صناعة الدوائر المندمجة الإلكترونية، وبفضل التعاون وتبادل المعلومات بين المؤسسات المتواجدة في المنطقة استطاعت صناعة نوع من الدوائر المندمجة الإلكترونية أعادت بها

السوق لصالحها، وفي ظرف قصير استغلت كل الطاقات البشرية المتواجدة في المنطقة حتى أن بعض المؤسسات أصبحت تبحث عن موظفين وعمال خارج سوق العمل المحلية.[3]

إن الكثير من الدول تبنت مخططات لمساعدة أنظمة الإنتاج المحلية وذلك بوضع برامج خاصة لمساعدة المؤسسات ص على النمو والتطور مع تفادي التأثير على اللامركزية وترك المبادرة للسلطات المحلية (سلطات الحكم المحلي) ، ففي بريطانيا وضع سنة 1982 ما سمي بـ "Business links" وهو برنامج الهدف منه تقديم الخدمات للمؤسسات ص وم ، يشرف على هذا البرنامج فريق من الخبراء في الإستراتيجية، مهمتهم تشجيع المؤسسات على الدخول في تحالف استراتيجي يسمح برفع كفاءتها التنافسية مع تكوين العاملين والرفع من مستوى التأطير، ونفس المنطلق كان مع المعهد الوطني للتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة "Impivia" وهي هيئة جهوية تم إنشاءها في مدينة "Valence" بايطاليا في 1985 ومهمتها تنسيق سياسة التصنيع في المقاطعة، بالإضافة إلى تدعيم قطاع المؤسسات ص في مجال الاستثمار وتقديم الخدمات، وإلى غاية نهاية التسعينات استطاعت هذه الهيئة تقديم خدماتها إلى أكثر من 20.000 مؤسسة صغيرة أقل من 10 عمال لأجل تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.[1]

ه- حاضنات الأعمال والمشاتل: إن الهدف من حاضنات الأعمال هو تدعيم المؤسسات ص على الانطلاق والنمو، وهذا يعتبر جديدا في عالمنا اليوم بعد الشعور بأهمية هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية الشاملة والمحلية على الخصوص ، ففي أستراليا مثلا الكثير من الحاضنات لا يتعدى عمرها أربعة سنوات، إن مهمة الحاضنات في الواقع هي وضع خدمات مرتبطة بنشاط المؤسسات الصغيرة، هذه الحاضنات يتم تمويل نشاطها من طرف الدولة أو السلطات المحلية أو جامعات وجمعيات مهنية أو الغرف التجارية والصناعية.

لا يوجد لحد الآن نموذج خاص لحاضنات الأعمال في العالم إنما تشترك كلها في مجموعة أهداف تتمثل في محاربة البطالة، تنويع الإنتاج، استغلال الموارد المحلية، تجديد التكنولوجيا، تطوير المنتجات، تدعيم الإبداع والابتكار ...الخ، أما من حيث التنمية المحلية فهناك الكثير من العلاقة بين نظام الحاضنات والاقتصاد المحلي، لأن تنمية المؤسسات ص عن طريق الحاضنات يعتبر مصدرا للدخل وخلق وظائف جديدة بالإضافة إلى الإيرادات

الجبائية لصالح الجماعات المحلية ، كما تقدم المجموعات المحلية للحاضنات الكثير من الخدمات مثل القاعدة الهيكلية التي تحتاجها، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى المرتبطة بدور الحاضنة، كما تعمل الحاضنات على تشجيع المقاولة فمنذ سنوات ولأجل القضاء على الفقر وتقليص البطالة في الدول الفقيرة قامت منظمة التعاون الدولي للتنمية (USAID) بتدعيم مشاريع لحاضنات الأعمال في بعض الدول بأوربا الشرقية سابقًا وحتى روسيا.[2]

و- إستراتيجية التوطين: إن المشكلة لا تطرح هنا بالنسبة للمؤسسات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات أو بالنسبة للمؤسسات ص وم، لانه مهما كانت طبيعة المؤسسة وحجمها فالتوطن هو العلاقة بين المؤسسة ومحيطها أي ما يقدمه المحيط من عوامل توطين.

إن المنافسة بين الأقاليم من أجل جذب المؤسسات تجعل كل إقليم يبحث عن الآليات التي تسمح بتوطين المؤسسات به، لأن هذه الأخيرة تبحث عن المحيط الذي يتناسب مع نشاطها ويساعد على تحقيق أهدافها وبالتالي فإن السؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه هو ما هي الميزة التي يتميز بها الإقليم ؟، هل تكمن في نوعية المحيط، مثل القاعدة الهيكلية المتوفرة من نقل واتصالات ، النظام الجبائي، المحيط الاجتماعي، تكلفة عوامل الإنتاج أم في المستوى التكنولوجي السائد، فحسب دراسة حديثة[1] توصلت إلى أن المجهودات التي قامت بها الجماعات المحلية في بعض دول أوربا في مجال التهيئة العمرانية وإنشاء مناطق للنشاط وتجديد القاعدة الهيكلية وتقديم امتيازات خاصة للمستثمرين كالإعفاءات الجبائية الخاصة عند بدء النشاط استطاعت أن تشجع المؤسسات على التوطن مقارنة بمناطق أخرى لم تحسن من محيطها.

إن الجماعات المحلية لها الكثير من المميزات ، هذه المميزات هي التي يجب التركيز عليها في استقطاب المؤسسات وجعلها تتوطن لأنها غير قابلة للانتقال ولا يمكن من جهة أخرى تعرضها للمنافسة، فقد تجد المؤسسات محيطا ملائما لها بفعل مميزات منطقة فقيرة وهذا يحد من التفكير في نقل نشاطها نحو مناطق غنية.

إن إستراتيجية الجماعات المحلية هي جلب المؤسسات في البداية بفعل بعض الامتيازات المقدمة، ثم العمل ثانيا وهو الأهم على بقاءها وتوطينها واندماجها.

لقد قدم "Joseph Serin" قاعدتين للعلاقة بين المقاول والمحيط، هذين القاعدتين تم تبنيهما فيما بعد من طرف الكاتب "Michel Godet"[2] وهما: تنمية نسيج إنتاجي محلي، خلق

قنوات وعلاقات تعاون ما بين المؤسسات، تقوية العلاقة بين المقاول واليد العاملة، التأطير من طرف المسئولين المحليين، وضع نظام يعتمد على التكامل بين المؤسسات ص والمؤسسات الكبرى، ربط المؤسسات ص بشبكات، وضع نظام يسمح للسلطات المحلية بتقديم المساعدة لإنشاء المؤسسات ص وهذا لا يتم إلا عن طريق هيكلة النسيج الصناعي المحلي ونشر ثقافة المقاولة.

إن دور السلطات المحلية في توطين المؤسسات في محيطها يتطلب منها العمل على تذليل العقبات التي تواجه هذه المؤسسات نذكر منها:

- المنافسة الحادة التي تتعرض لها المؤسسات وبالتالي تفكر في إعادة التوطن،
- عدم قدرة المؤسسات على مسايرة التطور التكنولوجي مما يتطلب تدعيمها ماليا وفنيا،

5- تجارب بعض الدول في تنمية أنظمة الإنتاج المحلي لتدعيم التنمية المحلية.

أ- تجربة Emilie Romagne **في إيطاليا:** يعود تاريخ المقاطعات الصناعية في إيطاليا إلى سنوات الخمسينات فحوالي41 من أصل 99 مقاطعة المتواجدة في نهاية الثمانينات تم إنشاءها قبل 1950، هذه المقاطعات كانت بدايتها في المربع الصناعي " Gênes – Turin – Milan" وهو ما يطلق عليه بإيطاليا الثالثة "Troisième Italie" هذه المقاطعات التي أشارت إليها أعمال "Porter" (1993)[1] مثل المقاطعة الصناعية لإنتاج السيراميك في "Sassuolo" في شمال ايطاليا.

تتميز المقاطعة الصناعية Emilie Romagne بمميزات خاصة نذكر منها:

- مناخ الأعمال الذي تتميز به المنطقة "Emilie Romagne" شجع كثيرا على الاستثمار في إنتاج البلاط والسيراميك،
- الطلب المتزايد على السيراميك ومشتقاته أدى إلى منافسة بين مختلف المؤسسات الناشطة في هذا المجال،
- تواجد منتجين متخصصين في تصنيع الآلات والمعدات المخصصة لإنتاج السيراميك والبلاط،
- التعاون فيما بين المؤسسات المتواجدة في المقاطعة خاصة من حيث تبادل المعلومات وخلق مناخ خاص لليد العاملة المتخصصة،

- حجم الإنفاق المخصص للتطوير والإبداع من طرف المؤسسات أدى إلى ظهور تقنيات جديدة ونوعيات جديدة في الإنتاج،
- النشاط الإنتاجي أدى إلى ظهور مؤسسات ذات طابع خدمي لتقديم مختلف الخدمات للمؤسسات المتواجدة في المقاطعة سواءً خدمات خاصة بالمهنة أو خدمات عامة.

إن الشروط التي توفرت لقيام نظام إنتاج المحلي في المقاطعة الصناعية " Emilie Romagne" جعل هذه المقاطعة تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج السيراميك بحوالي 30% ، كما تساهم بحوالي 50% من صادرات هذه المادة عالميا، بالإضافة إلى ارتفاع عروض العمل، أما النشاط التجاري والإيرادات الجبائية التي تتحصل عليها السلطات المحلية ساهما بشكل كبير في تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

ب- تجربة Sophia-Antipolis في فرنسا: هذا المشروع قام به "Pierre laffite" وهو مدير سابق لمدرسة المناجم بباريس، فكرته تمثلت في إنشاء مدينة للعلوم والتكنولوجيا[1]، الهدف الأساسي منها يكمن في القيام بتنمية محلية انطلاقا من توطين مجموعة مؤسسات صغيرة تتعاون فيما بينها فتطور وتنمي علوم التكنولوجيا وبالتالي تخلق مناخ جديد ووظائف جديدة في المنطقة، إن مشروع "Sophia Antipolis" يعتبر نموذجا للتعاون بين السلطات المحلية والقطاع الخاص في منطقة محددة.

ج- تجربة IDEON بالسويد: انطلقت فكرة المشروع من جامعة Lund، الهدف من هذا المشروع أن يكون بمثابة حاضنة للمؤسسات الصغيرة حيث تبقى المؤسسة مرتبطة بهذه الحاضنة على الأقل لمدة خمسة سنوات للاستفادة من توفير المعلومات عن تكنولوجيا الإنتاج وطرق البيع وطرق الإبداع والابتكار بالإضافة إلى الاستفادة من المساعدات التي تقدمها الحكومة المركزية والسلطات المحلية للمشاريع الجديدة في مدينة Lund.[2]

كما كان أيضا هدف المشروع توظيف خريجي الجامعات، حيث وظف في نهاية الثمانينات حوالي 800 باحث في التكنولوجيا الجديدة ،ولإنجاح المشروع قامت السلطات المحلية بإقحام شركات كبرى مثل مؤسسة "IKEA" و"ERICSSON" للمساهمة في التمويل ، ولقد أشار بعض الباحثين إلى أهمية هذا المشروع خاصة في توطين المؤسسات وتحسين قدرتها الإنتاجية والتنافسية عن طريق الربط بين هذه المؤسسات والباحثين.

د- تجربة Louvain-la-Neuve ببلجيكا: قامت بلدية "Ottignies" بإنشاء مجمع علمي على مساحة 140 هكتار بهدف توطين المؤسسات ص في المنطقة ،وصل عدد هذه المؤسسات في ظرف قصير إلى 86 مؤسسة، استطاعت أن توفر حوالي 3200 وظيفة في نهاية الثمانينات، كما ساهم المشروع في خلق نشاط تجاري وصناعي استفادت منه بلدية "Ottignies".[1]

ه- برنامج تهيئة وتأهيل المؤسسات الصغيرة في النرويج: يهدف البرنامج إلى تنمية الصناعة في الاقتصاد النرويجي ورفع مستوى إنتاج المؤسسات الصغيرة والمساهمة في خلق مؤسسات جديدة وإعادة هيكلة الصناعة في النرويج، يشرف على هذا البرنامج مؤسسة مختلطة (عام وخاص) وهي "SND"،[2] تتلقى سنويا ما يقارب ثلاثة مليارات دولار وتوظف 275 خبير وتنشط في 05 جهات وتتعاون مع حوالي 15000 مؤسسة.

يهدف هذا البرنامج إلى خلق علاقات أفقية وعمودية بين مجمل المؤسسات المنخرطة في البرنامج بالإضافة إلى أهداف أخرى نذكر منها:

- الركود الذي عرفه الاقتصاد النرويجي يتطلب رفع القدرة التنافسية لمؤسساته،
- تنويع الاقتصاد النرويجي وعدم الاعتماد فقط على المحروقات،
- تشجيع المؤسسات ص دخول الأسواق الدولية وذلك بمساعدتهم على تطوير منتجاتهم وتخفيض تكلفتها.

و- تجربة المدينة العلمية في فيلادلفيا الولايات المتحدة: الهدف من هذا البرنامج تنمية وتطوير المناطق المختلفة لمقاطعة "Philadelphie" ، حيث ضم في البداية 106 باحث يعملون مباشرة مع المؤسسات وابتداء من 1982 تحولت مهمته مباشرة إلى تدعيم المؤسسات ص وذلك بتقديم الاستشارة العلمية لها وبهذا أصبحت هذه المدينة أهم مدينة بحث علمي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم المساعدة لأكثر من 100 مؤسسة جديدة مع توفير ما يقارب من 6000 وظيفة، هذا المشروع استطاع أن يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات المعنية مع خلق نشاط اقتصادي رفع من الإمكانيات المالية لمدينة فيلادلفيا.

من دراسة التجارب السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

- كلما تم تقديم الإمكانيات لصالح المؤسسات ص تنمو وتتطور،

- الدعم لا يقتصر فقط على تدعيم المؤسسات ص بل يمتد إلى المؤسسات الكبرى والتي تعتبر أداة رئيسية في تنمية وتطوير المقاولة،
- الأهمية التي تعطيها الدول للمؤسسة ص وم تجعل منها أداة فعالة في التنمية المحلية،
- لا يمكن إقامة نظام إنتاج محلي أو أقطاب نمو محلية أو شبكات من المؤسسات إلا بدعم السلطات المحلية وحتى الحكومة المركزية،
- فعالية المؤسسات ص لا تتحقق إلا إذا كانت هذه المؤسسات تعمل في إطار منظم وتعاون فعال في شتى المجالات.

المحور الثالث: المحيط المحلي ونمو المؤسسات الصغيرة. إن الأعمال التي قام بها " José Arocéna" في سنوات الثمانينات أصبحت اليوم من موضوعات الساعة حيث اعتبر هذا الكاتب المؤسسة كنظام اجتماعي محلي، فإنشاء المؤسسة لا يطرح كفعل معزول إنما يطرح كنظام يتطلب مجهودات ومساعدات مختلفة عبر جميع المراحل من الانطلاق إلى النمو والنضوج[1] ، إن المحيط الاقتصادي والاجتماعي هو أول من يتأثر بنشأة مؤسسة، لأن وجود مؤسسة هو عمل جماعي يتطلب ترابط بين مختلف التنظيمات والهيئات، وللإطلاع أكثر على العلاقة بين المحيط المحلي ونمو المؤسسات ص نتناول العناصر الآتية:

1- دور المحيط المحلي في تنمية المؤسسات الصغيرة. ينظر إلى التنمية المحلية أحيانا من طرف السلطات المحلية كأداة للإجابة على التخوف من تزايد التهميش والفقر والبطالة، تزايد هذه المشكلات أدى إلى التفكير في إعادة انتشار النشاطات الاقتصادية عبر مختلف مناطق البلد الواحد خاصة اتجاه المناطق الأقل نموا أو ما يعبر عنها أحيانا بالمناطق المحرومة، لكن النتائج لم تكن متطابقة مع التوقعات لذا كان من الضروري التوجه نحو المؤسسات ص وم لكي تكون الأداة الأساسية في إقامة نسيج اقتصادي محلي، وما يشهده العالم اليوم من تسريح للعمال من طرف المؤسسات الكبرى بينما المؤسسات ص توظف يدعم التوجه الذي اعتمدته كل دول العالم سواء متقدمة أو متخلفة وهو جعل المؤسسة ص وم رهان التنمية المحلية. إن المحيط المحلي يعني توفير مجموعة من الشروط لأجل تشجيع المقاولة، هذا المحيط كان محل اهتمام الكثير من الكتاب نذكر منهم "Michel Say" (1986) الذي حدد مجموعة من العوامل تجعل المحيط مولد للمؤسسات وهي:[2] وجود مكان مناسب وإطار عمل مناسب، توفر مراكز البحث والتطوير لأن المؤسسات ص إن لم

تكن منخرطة في التجديد والابتكار لا تستطيع أن تنافس وبالتالي تموت، توفر الحاضنات ومراكز التسهيل لمساعدة المؤسسات على التطور والنمو و توفر هيئات مختصة في التمويل. من جهة أخرى قام "Pennings" (1979) بدراسة نوعية المحيط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ومدى تأثيره على نمو المؤسسات ص وذلك في ثلاثة أنواع من الصناعة ، تكنولوجيا المعلومات، المواد البلاستيكية والإلكترونيك فوجد أن أكثر المناطق استقطابا للمؤسسات هي المناطق التي تتوفر على الخدمات الصحية، مستوى معيشة الأفراد، الخدمات الأساسية... الخ، أما المناطق التي لا تتوفر على مثل هذه الخدمات استقطبت أقل عددا من المؤسسات[1] ، وأعاد نفس الكاتب الدراسة سنة 1982 وتوصل من خلالها إلى مجموعة من العوامل التي لها تأثير على نمو المؤسسات ص، تتمثل في تنوع السكان وتنوع العمالة، التنوع الصناعي وحجم الصناعات، توفر الموارد المادية والمالية. هذه الخصائص التي دعمها كلا من "Cooper" (1983) و"Scell" (1983) حيث اعتبارا الخصائص السابقة الذكر جوهر استقطاب المؤسسات ص. إن خصائص المكان تلعب دورا كبيرا في جذب رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات ص ، هذه الخصائص تتمثل في:

السكان: إن عدد السكان له الأثر الكبير على نمو المؤسسات الصغيرة بالدرجة الأولى، ففي كندا مثلا وجد أن تعداد المؤسسات ازداد بشكل ملحوظ في المقاطعات التي عرفت نموا في عدد السكان.

حجم النشاط: يلعب حجم النشاط دورا أساسيا في جذب المستثمرين في قطاع المؤسسات ص، ففي المناطق التي تكون بها نشاطات متعددة وفي مختلف المجالات تغري الداخلين الجدد إلى مجال المقاولة.

المساعدة على إنشاء المؤسسات: هذه المساعدة تتمثل في المعلومات التي توفرها المناطق حول إمكانياتها مثل الموارد المالية، الموارد المادية، العمالة، حجم السوق المحلي، النسيج الصناعي، النشاطات الخدمية ... الخ، بالإضافة إلى الامتيازات المقدمة للمستثمرين الجدد مثل الإعفاءات الجبائية، توفير العقار والتسهيلات الإدارية مثل عقود النشاط وغيرها من الوثائق الرسمية مع تقليص مدة تسليمها وتكلفتها.

القاعدة الهيكلية: وتتمثل في الطرقات والبني التحتية ووسائل النقل من طرقات سريعة، مطارات موانئ وسكك حديد.

المناطق الصناعية: الإقليم الذي تتواجد به مناطق صناعية يحفز المؤسسات ص، لأن المقاول يبحث دائما على محيط مناسب يقدم له المساعدة والمعلومات والتكنولوجيا وبالتالي يسمح له بتحقيق أهدافه.

العمالة: إن تنوع العمالة حافز مهم للمقاولين فهم يسعون لاستقطاب العمالة المحلية لأنها أقل كلفة وأضمن، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان الإقليم قريب من أو به معاهد متخصصة في شتى المجالات تسمح بتوفير يد عاملة ماهرة قادرة على التجديد والابتكار.

التمويل: يعتبر التمويل أهم عقبة بالنسبة للمؤسسات ص وم، فكلما توفرت وسائل التمويل والموارد المالية سواء عن طريق هيئات خاصة أو بنوك محلية زادت من تحفيز المستثمرين، وهذا ما نجده اليوم في الكثير من الدول مثل كندا التي تتوفر على بنوك محلية مهمتها تقديم القروض للمستثمرين للتوطن محليا.

إن سياسات تدعيم المؤسسات ص لها الأثر الكبير على جذب المقاولين وللتأكد من ذلك قام الباحث "Mokry" (1985) بوضع تصورا لهذه العلاقة وذلك من خلال دراسة مجموعة من المؤسسات في مقاطعة "Québec" بكندا[1]، بحيث توصل إلى أنه كلما كانت سياسات التدعيم كبيرة كلما كان عدد المؤسسات كبيرا[1] .

إن السنوات الأخيرة أقنعت الكثير من الحكومات المحلية بأهمية توفر محيط مناسب لأجل جذب الاستثمارات خاصة في مجال المؤسسات ص والمصغرة، كما اقتنعت بأن هذه المؤسسات هي الركيزة الأساسية لمجابهة المشكلات الاقتصادية المحلية مثل الفقر والبطالة، كما أنها الأداة لاستغلال الموارد المحلية، فكلما كانت سياسات تدعيم قطاع المؤسسات ص جادة وفعالة كلما استفادت المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

2- دور المؤسسات الكبرى في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة. تعتبر المؤسسة الصغيرة حلقة وصل في الأسواق غير المستقرة المحتكرة أو المسيطر عليها من طرف المؤسسات الكبرى، فعدم الاستقرار في الأسواق والمنافسة يكونان أقل تأثيرا على الهيكل المالي والعمالة في المؤسسات ص لأنها تستطيع أن تندمج في سوق مبعثر وغير مستقر. إن الاستثمارات التي تخصصها المؤسسات الكبرى للجانب التكنولوجي يجعلها تتخلى عن بعض النشاطات لصالح المؤسسات ص وبالتالي يكون هذا عاملا أساسيا في تطور ونمو

هذه المؤسسات فكلاهما مكمل للآخر، فالتحديات التي يعرفها العالم حاليا تمثل هدفا مشتركا بالنسبة إليهما.

إن التعاون بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات ص يرتكز على منطق الفعالية لأن كلا منها يعتبر نفسه معني بالمحيط الذي ينشط فيه.

إن مساهمة المؤسسات الكبرى في تنمية وتطور المؤسسات ص تتم بالشكل الآتي:

أ- عن طريق تقديم الخبرات، تكوين الكفاءات، العمالة المؤهلة والمكونة، المعلومات والشراكة من أجل تدعيم قدرتها التنافسية،

ب- تدعيم إنشاء المؤسسات ص عن طريق ما يسمى حاليا بالتفريخ (Essaimage) ، يتم هذا بواسطة تشجيع المؤسسة الكبيرة لبعض الكفاءات فيها على إنشاء مؤسسات صغيرة لها علاقة بنشاطها ، تتعامل هذه المؤسسات مباشرة بالمؤسسة الأم ، بالإضافة إلى فتح مجال التعاون معها خاصة في بداية نشأتها لكي تنمو وتتطور،

ج- التعامل مع المؤسسات الصغيرة من خلال المناولة (LA Sous-traitance).

3- دور السلطات المحلية في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة. تعتبر المقاولة حجر الزاوية في التنمية المحلية وهذا لا يختلف حوله اثنان في عالمنا اليوم، فمعظم الدراسات في هذا المجال أثبتت أن المناطق التي لها إستراتيجية فعالة للتنمية المحلية استقطبت أكبر قدر ممكن من الاستثمارات في قطاع المؤسسات ص هذه الاستثمارات يكون أثرها كبيرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.

إن السلطات المحلية لها مهمة كبيرة تتمثل في وضع القواعد والأسس من أجل استقطاب المؤسسات التي تستطيع أن تستغل الموارد المحلية مع المحافظة على البيئة، كما تكمن مهمة السلطات المحلية في جعل إمكانياتها تحت تصرف المستثمرين مثل تهيئة أماكن أو مناطق النشاط.

إن الدول التي أصبحت اليوم مؤسساتها الصغيرة تعد بالملايين وموزعة على مختلف المناطق استطاعت أن تصل إلى ذلك بفضل نشاط سلطاتها المحلية التي عملت على تقديم كل الدعم والمساعدة لهذه المؤسسات ، بالإضافة إلى مرافقتها وحمايتها حتى لا تفشل أوتختفي، كما يمكن للسلطات المحلية أن تعمل على توطين المؤسسات ص المتواجدة في إقليمها أن تقوم بتوفير مناخ مناسب لذلك يتمثل في الآتي:

أ- وضع برنامج خاص للقرض المصغر،

ب- إنشاء تعاونيات فيما بين المؤسسات المتواجدة في الإقليم قصد تأمين ضمانات للقروض التي تقدمها البنوك المحلية،

ج- تقديم المعلومات الكافية لتوجيه المقاولين الجدد نحو المجالات التي يحتاجها الإقليم،

د- تدعيم الأعمال الحرة عن طريق تقديم التمويل المصغر للبطالين حتى لا تبقى السلطات المحلية تتحمل أعباء المساعدات الاجتماعية وهي مكلفة جدا لميزانيات الجماعات المحلية،

ه- مد قنوات اتصال مع المجتمع المدني والجمعيات المهنية لأجل إقحام المجتمع المحلي في برامج التنمية المحلية وتحديد الأولويات قصد توجيه الاستثمارات المستقطبة نحو الأهداف المراد تحقيقها.

إن الكثير من دول العالم استطاعت أن تحقق تنمية محلية ذاتية بفضل برامج التدعيم التي تبنتها السلطات المحلية نذكر منها على سبيل المثال ولاية "MICHIGAN" في الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت في نهاية الثمانينات ركودا كبيرا مما جعل البطالة ترتفع إلى حدود 14% في هذه الولاية، وللخروج من هذه الأزمة وضعت السلطات المحلية برنامجا بالتعاون مع بعض شركات إنتاج الأدوية مثل (Steelcass , Strapor) سمي البرنامج بـ: (Right place program) [1] ، هذا البرنامج استطاع أن ينشئ شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ، تم تمويله عن طريق القطاع الخاص بنسبة 75% والقطاع العام بـ 25% ، هدف البرنامج كان تشجيع المستثمرين في قطاع صناعة الأدوية مع توزيع المؤسسات الراغبة في الاستثمار في هذا القطاع على مختلف مناطق الولاية ، كما أخذت سلطات الولاية على عاتقها تكوين اليد العاملة وإعادة تأهيل العمالة وفقا لهذا النشاط الجديد (للعلم فإن ولاية متشيقان كانت من الولايات المعروفة بصناعة الخشب). لقد استطاع هذا البرنامج أن يخفض معدل البطالة إلى حوالي 3% في 1997 كما وصل معدل نمو التشغيل في الصناعة إلى 25% وبهذا كانت مساهمة ولاية "MICHIGAN" بارزة في الإنعاش الاقتصادي الذي تحقق في الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد.

لقد عرفت بلجيكا كذلك في سنوات الثمانينات ركودا اقتصاديا أثر على العمالة وعلى المؤسسات الكبرى ومن أهم مناطقها تأثرا كانت منطقة "CAMPINE" حيث وصلت بها البطالة إلى حدود 20% ، فجاءت الفكرة من صاحب شركة (Janssen pharmaceutica)

وهي مؤسسة كبرى عدد عمالها يتجاوز 1500 عامل[1] ، تتمحور هذه الفكرة حول تدعيم السكان المحليين في إنشاء المؤسسات الصغيرة وخاصة خريجي الجامعة، البداية كانت بإعطائهم تكوينا خاصا في إدارة المؤسسات الصغيرة بحجم ثلاثة ساعات في اليوم مع التدعيم المالي الذي تكفلت به الحكومة المحلية لمقاطعة "WALLONE" والصندوق الاجتماعي الأوربي (FSE) .

لقد كانت نتائج هذا البرنامج كبيرة جدا بحيث حققت المؤسسات الصغيرة معدلات نمو في أعمالها تجاوز متوسط حجم الأعمال على المستوى الوطني، كما تم توفير أكثر من 1400 منصب عمل في مدة لم تتجاوز ثلاث سنوات.

من خلال تجارب بعض الدول في مجال تدعيم التنمية الملحية عن طريق تدعيم المؤسسات ص نستنتج أن المحيط المحلي له دور أساسي في تدعيم هذه المؤسسات سواء القائمة أو المؤسسات الجديدة.

4- الجماعات المحلية كحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في تقرير لها حول التنمية المحلية قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" (1989) النظرة التي يجب أن تكون لدى السلطات المحلية بالنسبة للإستراتيجية التنمية المحلية بحيث تعتمد على مجموعة قواعد نذكر منها[2].

أ- التزام السلطات المحلية بإستراتيجية البحث عن الوسائل الكفيلة لأجل تحقيق أهدافها، خطط التنمية المحلية يجب أن تسند إلى مجموعة مختصة لكي تنفذ بفعالية،

ب- وضع زمن محدد لتنفيذ خطط التنمية المحلية،

ج- تحليل نتائج تنفيذ برامج التنمية المحلية وفي كل المراحل لأجل اكتشاف المشكلات والعقبات والسيطرة عليها ومعالجتها في الوقت المناسب،.

د- مشاركة كل الفاعلين في المجتمع المحلي حتى تكون التنمية المحلية هدف الجميع.

ه- إنشاء هيئات خاصة هدفها تدعيم المؤسسات ص مع توجيهها نحو أهداف التنمية المحلية.

إن القواعد السابقة الذكر في نظر بعض الكتاب ومنهم "André Joyal"[1] تجعل من الجماعات المحلية بمثابة حاضنة للمؤسسات ص وم. إن جعل المجموعة المحلية كحاضنة أعمال يتطلب هيكلة العمل على المستوى المحلي في شكل مجموعات ، كل مجموعة تسند

لها مهام محددة في تدعيم المؤسسات المحلية، بالإضافة إلى إقحام القطاع التعاوني، القطاع المالي، قطاع التعليم والتمهين، الإدارة المحلية وحتى قطاع الإعلام في إستراتجية التنمية المحلية لأنها قضية الجميع وليست قضية السلطات المحلية لوحدها.

5- دور المؤسسات الصغيرة في هيكلة الاقتصاد المحلي: إن التصنيع المحلي يتصف في البداية بنشاطات تقليدية مرتبطة بالموارد المحلية والتقاليد المحلية، لكن انتشار المؤسسات ص قد يدخل تعديلا كبيرا على هيكل هذه الصناعة ويغير من طابعها التقليدي[2] فيتحول إلى هيكل صناعي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة.

إن ما نعرفه اليوم هو أن المؤسسات الكبرى لم تلعب دورا كبيرا في توزيع الصناعة على مختلف مناطق البلد بحكم أنها تتمركز في مناطق محددة وعددها لا يسمح بالوصول إلى كل الأماكن، بالإضافة إلى أن سياسات تهيئة الإقليم والمعتمدة على المؤسسات الكبيرة أثبتت عدم فعاليتها، بينما الاعتماد على المؤسسات ص المحلية يعتبر أكثر فعالية في هيكلة الاقتصاد المحلي، لكن هذا لا يكفي فلا بد من وجود توجه لدى الجماعات المحلية في اختيار النشاط الذي يكون أكثر تأثيرا على التنمية المحلية وفقا لمواردها وطبيعتها الجغرافية والموارد المالية الموجهة للاستثمار في القاعدة الهيكلية وتهيئة المحيط مثل مناطق النشاط وتهيئتها، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك فمدينة مرسيليا الفرنسية مثلا بعدما كانت تعتمد فقط على النشاط التجاري بصفتها مدينة ساحلية استطاعت أن تنشأ ثلاثة مناطق للنشاط، كل منطقة تخصصت في نشاط معين وهذا بالاعتماد على المؤسسات ص، أما في إيطاليا فبعدما كان الشمال يتميز بمؤسساته الكبرى ويحتكر التصنيع والجنوب كان يعرف بالفقر والبطالة ، فعندما قامت السلطات المحلية بتدعيم الجنوب وتشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات ص ، خلق نسيج صناعي محلي (ما يسمي بالمقاطعات الصناعية (District industriel)) غيرت من هيكلة الاقتصاد الإيطالي وأصبحت مناطق في وسط وجنوب إيطاليا مصدرا للصناعات الميكانيكية ، الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية والصناعات الجلدية.

إن المؤسسات ص وفقا لخصائصها استطاعت في الكثير من دول العالم أن تعيد هيكلة اقتصاديات هذه الدول كما سمحت بانتشار الصناعة على مختلف المناطق وبالتالي ساهمت في توزيع التنمية على مختلف الأقاليم.

الخلاصة:

تناول هذا الفصل العلاقة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية ،أي العلاقة بين حجم المؤسسة والمحيط الذي تنشط فيه ، كما تناول هذا الفصل أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي تكمن في مدى قدرتها على تحمل أعباء التنمية المحلية في كل دول العالم بمختلف مستوياتها الاقتصادية، ولذلك خصص لها نصيب من الدراسات والنظريات المرتبطة بالتنمية، كما تأتي أهمية المؤسسات الصغيرة من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية وجعلها تحت تصرف المجتمع المحلي لتلبية احتياجاته، لكن هذا يتطلب أن تعمل السلطات المحلية على تدعيمها بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة ومساعدتها على النمو والتطور.

المراجع والهوامش:

(1) د.عادل مبروك عمر، دور مؤسسات الأعمال في تنمية المجتمع، ص.21، وثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني : (www.kotobarabia.com)

(2) د.السيد عبد المطلب غانم، المؤسسات وعملية التنمية، ندوة التنمية الريفية والمحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 16-20 جويلية 2006، ص1

(3) د. السيد عبد المطلب غانم، مرجع سابق، ص. 3

(4) د. السيد عبد المطلب غانم، مرجع سابق، ص . 4

(1) د. محمد نصر مهنا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي ودورها في تحقيق التنمية الشاملة، ندوة التنمية الريفية والمحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 16-20 جويلية 2006 القاهرة، ص6.

(2) د.عادل مبروك عمر: مرجع سابق، ص25.

(1) د. عادل مبروك عمر، مرجع سابق، ص ص: 46، 48، 52.

(1) SARAH. Marniesse, Op. Cit, P 17.

(1) La documentation française, Théories Economiques: l'Entreprise, P1, disponible sur le site : www.ladocumentationfrançaise.fr

(2) La documentation française, Théories Economiques: OP.CIT, p.3

(1) A. Ousalem , l'incidence de l'entreprenariat sur l'emploie en Algérie, Cas de la région de Bejaia, Séminaire entreprenariat et innovation dans PVD, CU khemis meliana P 2

(2) A. Ousalem, Op. Cit, PP 2-3.

(3) Houria et Kamel, Ait Ziane, La promotion des compétences entreprenariales en Algérie, Séminaire : entreprenariat et Innovation dans les PVD, C.U khemis Meliana. P 251.

(4) أ. شعيب بونوة: مرجع سابق، ص 32.

(1) Colette Fourcade, Petite entreprise et développement local ed: ESKA, 1991, P 7.

(2) M. Marchesnay: Relations PME et développement local, petite entreprise et développement local, ed, eska 1991, P 148.

(1) M. Marchesnay, op.cit, p.140

(1) OCDE, PME et développement local, rapport, Février 2000, P: 3.

(2) OCDE, PME et développement local, op.cit, P:4.

(1) A. FERGUENE: PME, Territoire et développement local: le cas des pays du sud 2ème rencontre développement local et coopération décentralisée entre régions de la méditerranée, MARRAKECH, 10 et 11 octobre 2002, P: 4.

(2) A. FERGUENE, Op. Cit, P 8.

(1) A. FERGUENE, Op. Cit, P 9.

(2) Souidi, Ferfera et Akrouf: Les entrepreneurs, le territoire et la création d'entreprise, enquête à Boughni, les cahiers du CREAD, 2000, n51, PP 45-70.

(1) S. ARZENI, J. P. Pellegrin: OCDE, Entreprenariat et développement local observateur de l'OCDE, N° 204, Mars 1997, P 28.

(2) S. ARZENI, J. P. Pellegrin: Op. Cit, P 58.
(3) A. FERGUENE, Op. Cit, P 10.

(1) CNUCED : Promotion et Soutien des groupements et réseaux de PME pour le développement, Rapport du 29 Juin 1998, P 4.
(2) CNUCED, op.cit, p5
(1) Rapport CNUCED: Op. Cit, P 17.

(1) A. FERGUENE: Op. Cit, P 8.

(1) A. Ferguene: Op. Cit, p 12.

(2) Idem, p 13.

(3) B. Lévesque et autres: Les systèmes locaux de production, Document sur le site: www.OMD.uqan.ca/ANGUSRAPP-3 PDF, p 66.

(1) S. Arzeni: J. P. Pellegrins, Op. Cit, p 30.

(2) OCDE: Développement économique et création d'emplois au niveau local, sur le site : www.oecd.org/tds/bis/leed.htm p 3.

(1) OCDE: Développement économique et création d'emplois au niveau local, op.cit, P 4.

(2) ADAM GAYE: Le domaine industriel: instrument d'un développement local Revue Africaine de Gestion n° 0, sans date: sur le site : www.RAG.SN. P 4.

(1) B. LEVESQUE: Op Cit, P 61.
(1) B. LEVESQUE: Op Cit. P 62.

(2) B. LEVESQUE: Op. Cit, P 65.

(1) B. LEVESQUE: Op. Cit, P 66.

(2) Entreprenariat et développement local, OCDE 1997, Op. Cit, P 28.

(1) P. Noêl Deneuil: Op. Cit, P 27.

(2) ANDRE ARCHER: Petite entreprise et développement local, sous la direction de collette Foucade, ed ESKA 1991, P 239.
(1) ANDRE ARCHER : Op. Cit, P 240..

(1) A. ARCHER : Op. Cit, P 246.

(1) Alain CAPIEZ, Op. Cit, P 7.

(1) Alain CAPIEZ, op cit P8

(2) Rapport OCDE, 1989, Les mécanismes de la création d'emplois, Programme ILE, P10.

(1) ANDRE JOYAL: Op. Cit, P9

(2) هذا لا يعني القضاء على الصناعة التقليدية بل تطوير أدوات الإنتاج فيها.